

# هل يلتقط اقتصاد تونس أنفاسه مع عودة إنتاج الفوسفات

## صادرات القطاع أمام فرصة لاستعادة مكانتها في الأسواق الدولية وتقليص جبل الخسائر



يراقب المتابعون في تونس باهتمام كبير انعكاسات استعادة مراكز إنتاج الفوسفات في الحوض المنجمي بولاية قفصة نشاطها بوتيرة عادية على الاقتصاد التونسي في أعقاب القرارات التي اتخذها الرئيس قيس سعيد مؤخرا على أمل أن يعود الإنتاج إلى طاقته القصوى، وبالتالي تعويض جزء من الخسائر التي تكبدها القطاع بما يعود بالنفع على خزينة الدولة الفارغة.

السبب الذي تعاني منها وانخفاض احتياطاتها من العملة الصعبة والتي بلغت 8.9 مليار دولار نهاية النصف الأول من 2021.

وقال الصغير لـ "العرب" إن "عودة إنتاج الفوسفات إلى سالف عهده هو بمثابة عودة الروح للقطاع الذي فقد بريقه منذ السنوات الأولى للثورة خاصة أن هذا النشاط الاقتصادي يعد الأكثر حيوية وأهم مصدر من مصادر العملة الصعبة".

وأضاف أنه "برجوع الوتيرة الطبيعية للإنتاج فإنه من المؤكد أن يشهد الاقتصاد انتعاشا لظالما انتظرها في ظل ركود كل المؤشرات الأخرى وانهبها خصوصا مؤشرات السياحة التي تعد رافدا آخر مهما ومفصليا من روافد الاقتصاد".

وتعد تونس من أهم مصدري العالم مادة الفوسفات، لكن حجم الإنتاج تهاوى من 8.2 مليون طن سنويا إلى أقل من النصف منذ 2011 بسبب الإضرابات العمالية والمطالب المرتبطة بتوفير فرص العمل والتنمية وارتباك تسع حكومات متعاقبة في معالجة أزمة أهم قطاع استراتيجي.

وبالنظر إلى غياب أرقام حديثة من وزارة الطاقة فقد قدر البنك المركزي خسائر النقص في الإنتاج بنحو 40 مليون طن خلال العشرة الأخيرة، بينما فاقت الخسائر المالية سقف العشرين مليار دينار (7 مليارات دولار)، لكن المحللين يرون أن الأرقام قد تتجاوز ما يتم الإعلان عنه رسميا.

وبحسب بيانات حديثة نشرت إدارة الإنتاج بشركة فسفاط قفصة المملوكة للدولة هذا الأسبوع فقد قفز المعدل الشهري للإنتاج من 118 ألف طن في الربع الأول من هذا العام إلى 423 ألف طن بنهاية الشهر الماضي بعد أن استأنفت وحدات الإنتاج الواقعة بكل من المتلوي وأم العرائس وأيضا المظيلة نشاطها.

وهذا يعني أنه لو تواصل الإنتاج على هذه الوتيرة مع التغييرات الحاصلة



رياض بوعزة  
صحافي تونسي

تونس - اتفق خبراء على أن استئناف نقل شحنات الفوسفات بالقطار لأول مرة منذ عام تقريبا في منطقة الحوض المنجمي بعد توقفها عقب احتجاجات أغلقت خط السكك الحديدية تشكل دفعة مزدوجة ستساعد تونس على تحصيل بعض الإيرادات وتعطي رسالة للمستثمرين بأن مناخ الأعمال سيتجه إلى الاستقرار.

### قطاع الفوسفات

- 10 في المئة مساهمة إنتاج القطاع في الناتج المحلي الإجمالي سنويا
- 7 مليارات دولار خسائر القطاع في العشرة الأخيرة وفق التقديرات الرسمية
- 8.2 مليون طن إنتاج البلد قبل 2011 قبل أن يتراجع لأكثر من النصف
- 40 في المئة إجمالا ما ينتجه الحوض المنجمي من الفوسفات
- 30 ألف موظف وعامل تشغلهم الشركة الحكومية وهو عدد أكبر من طاقتها

ولكن حتى يعود الاقتصاد لالتقاط أنفاسه بالنظر لحجم الإختلالات في التوازنات المالية يتطلب بلوغ الإنتاج مستواه الطبيعي عودة العمل في جميع أماكن الإنتاج في الحوض المنجمي الذي يضم مدن المتلوي والمظيلة وأم العرائس والرديف، والتي تستحوذ على نحو 40 في المئة من الإنتاج الإجمالي للقطاع وقطع الطريق أمام أي محاولات لعودة نشاطه. ويرى محمد علي الصغائر رئيس تحرير مساعد في مجلة "حقائق" المحلية الناطقة بالفرنسية أن تونس في حاجة هذه الأيام وأكثر من أي وقت مضى لكل دينار يدخل إلى خزنتها في ظل شح

### ثروة تعزز موارد الدولة من العملة الصعبة

الملفات الاقتصادية والضرب على أيادي اللوبيات الفاسدة ورسم معالم خطة وطنية لإنقاذ المشاريع الكبرى للدولة.

وأعتبر القصورى مؤسس ورئيس جمعية تونس الحرة أن المداخل المتأتمية من تصدير الفوسفات سوف تساهم في تدارك الإختلالات الكثيرة وتعديل أوتار التوازنات المالية.

وأكد أن تحرك عجلة الإنتاج وعودته في تونس "ستمكننا من بناء ثقة جديدة مع شركائنا الإقليميين والدوليين على درب تطوير التعامل والرفع في الإنتاج

وهذا مهم وبلادنا تنتفض سياسيا واقتصاديا وصحيا للخروج من الأزمة". ولم تتمكن حكومة يوسف الشاهد من تنفيذ خطتها التي أعلنت عنها في 2017 لتطوير القطاع بهدف بلوغ الإنتاج نحو 15 مليون طن بحلول 2025 أو حتى من توسيع استثمارات المناجم سوى إطلاق مشروع الفوسفات بمنطقة المكناسي بولاية سيدي بوزيد، الذي بدأ فعليا في مايو 2019 بإنتاج 600 ألف طن سنويا.

قابس جنوب شرقي البلاد في أواخر أكتوبر الماضي سفينة مَحْملة بنحو 16.5 ألف طن من مادة الفوسفات، قادمة من الجزائر.

واتجهت أصابع الاتهام بخصوص ما آلت إليه أوضاع القطاع إلى لوبي يضم رجل الأعمال والنائب في البرلمان المجدد لطفي علي، حيث حاول تعطيل الإنتاج حتى يتحكم في عمليات نقل الشحنات عبر شركة يمتلك فيها ربع حصصها ما تسبب في خسائر كبيرة للدولة.

ويرى الناشط التونسي حازم القصورى أن "تونس تمر بلحظة تاريخية اليوم وأنه من الضروري الآن فتح ملف قطاع الفوسفات برمته حتى لا يمكن توظيفه لخدمة أغراض شخصية ضيقة مع تقديم رؤية مستقبلية لحماية الإنتاج في قفصة للإستجابة لمطالب الناس وتطلعاتهم".

وقال في تصريح لـ "العرب"، "هي دعوة إلى القيادة للاهتمام بجدية بكافة

خارجية، وبفضل استقرار عمليات الإنتاج كانت تحتل المركز الثاني عالميا، لكن الإضرابات وعدم تحمل القطاع لأكثر من 30 ألف شخص يعملون بشكل مباشر وغير مباشر دفعت البلاد إلى التقهقر في الترتيب.



محمد علي الصغير  
معالجة المشاكل جذريا  
أمر مهم حتى يسترجع  
الفوسفات مكانته



حازم القصورى  
خطوة تمكنا من إعادة  
بناء الثقة مع شركائنا  
الإقليميين والدوليين

ومن أكثر الأمور لفتا للانتباه هو تحول تونس لأول مرة في تاريخها لتوريد هذه المادة لتشغيل المصانع حيث استقبل الميناء التجاري بمدينة

على الساحة السياسية، فإنه لن يتجاوز في أقصى الحالات سقف الأربعة ملايين طن، إلا إذا طرأت قرارات أخرى تتيح رفع سقف الإنتاج إلى قرابة ستة ملايين طن كما كان مخططا في نهاية 2019 أي قبل الجائحة.

وبعيدا عن أسباب انهيار قطاع الفوسفات خصوصا أن الكثيرين يعتبرون الحكومات المتعاقبة هي السبب الرئيس في تفاقم مشاكل النقل والعمل داخل مواقع الإنتاج، فإن الصغير يعتقد أن المهم الآن هو كيفية استغلال عودة قاطرات الإنتاج إلى مدارها الطبيعي ومعالجة المشاكل المتفاقمة بطريقة

جزرية حتى يستطيع الفوسفات المحلي استرجاع مكانته في الأسواق العالمية. وقال إن "العودة تتطلب جهودا جبارة في ظل المنافسة الشرسة للعديد من الدول التي استطاعت اقتناك مكانتها والاستئثار بالأسواق التي كانت حكرها على بلادنا".

وكانت تونس تصدر نحو 80 في المئة من الفوسفات، إلى أكثر من 20 سوقا

## القاهرة تنجح في خفض فاتورة استيراد القمح

الأرض المزروعة بالقمح وبنوعيته كما، أدخلت المزارعين ضمن منظومة الاقتصاد الرسمي ويتم التعامل معهم من خلال البنوك.

وكانت الهيئة العامة للسلع التموينية، المشتري الحكومي للحبوب في مصر، قد أعلنت في يونيو الماضي أنها عدلت قواعد مناقصاتها الدولية لشراء القمح من أجل السماح للموردين بتقديم عروض شحن مباشرة لشحناتهم مما يقلل من التكاليف.

واتخذت الحكومة منذ 2017 سلسلة من الإجراءات الرادعة لحالة التسبب البيروقراطي في معايير قبول شحنات القمح المستوردة، التي دفعت الكثير من الموردين إلى الامتناع عن المشاركة في مناقصات توريد القمح إلى البلاد.

ووضعت الحكومة المشروع القومي للصوامع على سلم أولوياتها للسيطرة على فجوة استيراد القمح، التي تتصاعد سنويا نتيجة زيادة معدلات الاستهلاك وسوء عمليات التخزين التي تفقد البلاد نحو 1.4 مليون طن.

وفتحت استراتيجيتها القاهرة لتأمين الغذاء بابا جديدا لتدفق الاستثمارات الأجنبية في قطاع اللوجستيات الخاصة بالتخزين وغيره، والتي أخذت في التزايد في السنوات الأخيرة في هذا المجال.

ولم تطل خفض النفقات الحبوب فقط، إذ قلصت مصر واردات السكر من مليون طن إلى 200 ألف طن العام الجاري، كما قلصت وارداتها من الزيوت النباتية، إذ يجري توريد 32 المئة منها محليا.

القاهرة - تمكنت الحكومة المصرية من توفير جزء من مخصصات توريد القمح من الخارج، بفضل السياسات المالية التي تتبعها للضغط على النفقات ضمن برنامج إصلاح الاقتصاد.

وقال وزير التموين علي مصيلحي في تصريحات نقلتها وسائل إعلام محلية الثلاثاء، إن "فاتورة استيراد القمح انخفضت 13 في المئة في العام الجاري، تماشيا مع خفض الواردات من سلع أولية رئيسية أخرى".

وأضاف "تم عمل نظام معلوماتي متكامل لإحكام الرقابة على إدارة ونقل وتداول سادة القمح، أدى ذلك كله إلى تخفيض فاتورة الاستيراد بواقع 13 في المئة هذا العام".



الإنتاج وفير

## صندوق النقد الدولي يزيد قدرته على الإقراض

القروض إلى البلدان منخفضة الدخل، بحسب الصندوق.

ونظرا لأن حقوق السحب الخاصة الجديدة مخصصة لكل الدول الأعضاء في صندوق النقد وعددها 190 دولة، يبلغ نصيب دول مجموعة العشرين الكبرى حوالي 70 في المئة من المخصصات الجديدة في حين أن 3 في المئة فقط منها سيذهب للدول ذات الدخل المنخفض.

وبشكل عام فإن 58 في المئة من حقوق السحب الخاصة ستذهب إلى الاقتصادات المتقدمة و42 في المئة للدول الصاعدة والنامية. لذلك فإنه من 650 مليار دولار التي تم إقرارها أمس سيذهب حوالي 21 مليار دولار فقط إلى الدول ذات الدخل المنخفض و212 مليار دولار إلى الدول الصاعدة والنامية دون حساب الصين.

وقالت نادية دار رئيسة منظمة أوكسفام غير الحكومية، تعليقا على اعتماد هذه المبادرة في بيان "ستوفر حقوق السحب الخاصة الجديدة للدول النامية التي تواجه صعوبات السيولة التي تحتاجها بالفعل دون أن يزيد ذلك من أعباء ديونها".

وأشارت إلى أنه "من غير المعقول" ألا تقوم الدول الغنية بطريقة ما بإعادة تخصيص حصة من حقوق السحب الخاصة الخاصة بها "على الأقل 100 مليار دولار كما قررت مجموعة السبع" في قمة منتصف يونيو الماضي.

وأكدت أنه من الضروري أن تعمل الحكومات "بشفافية كاملة وبالتعاون مع المجتمع المدني" كي يتم استخدام حقوق النقد الدولي، مما سيزيد من عروض

الأعضاء لتحديد الخيارات القابلة للتطبيق لتحويل حقوق السحب الخاصة الطوعية من البلدان الغنية إلى البلدان الأكثر عوزا والأكثر ضعفا لمساعدتها على التعافي من الوباء وتحقيق نمو متكيف ومستدام".

وحقوق السحب الخاصة التي أطلقت في العام 1969 ليست عملة وليس لها وجود مادي، وتستند قيمتها إلى سلة من خمس عملات دولية رئيسية هي الدولار واليورو والجنيه الأسترليني واليوان والين.

وقالت المدير العام لصندوق النقد الدولي كريستالينا جورجييفا في بيان إنه "قرار تاريخي وأكبر مخصصات لحقوق السحب الخاصة في تاريخ الصندوق وحقنة مقوية في نزار اقتصاد العالم في ظل أزمة غير مسبوقة".

وأكدت أن جميع الدول الأعضاء ستستفيد من مخصصات حقوق السحب الخاصة هذه، وستلبي الحاجة العالمية للاحتياجات طويلة الأجل وستحفظ الثقة وتعزز قدرات واستقرار الاقتصاد العالمي.

وستساعد العملية بشكل خاص الدول الأعضاء الأكثر ضعفا في سعيها للتغلب على آثار الأزمة الصحية، وأشار الصندوق إلى أن حقوق السحب الخاصة الصادرة حديثا ستخصص للدول الأعضاء بما يتناسب مع حصتها في صندوق النقد الدولي. وأضافت جورجييفا "سنواصل أيضا المناقشات النشطة مع الدول



كريستالينا جورجييفا  
زيادة مخصصات  
السحب حقنة مقوية  
في نزار اقتصاد العالم